

أثر تغيرات سعر صرف الدينار العراقي على الصادرات والواردات العراقية دراسة قياسية (خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦)

حسين مقداد حسين

الملخص:

حيث هدف البحث الى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٠٣) وذلك لمعرفة الاثر الايجابي او السلبي الذي ينشأ عن هذه التقلبات ومن ثم يمكن العمل على معالجة ذلك، ومن اجل ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي بأدواته المعروفة وتبين أن تقلبات اسعار الصرف تفسر ما نسبته (78%) من التغيرات في الميزان التجاري العراقي، وأن هذا التأثير لسعر الصرف على الميزان التجاري هو ناتج عن الاثر الذي تتركه تقلبات سعر الصرف على مكونات الميزان التجاري (الصادرات، الواردات)، حيث ان تقلبات اسعار الصرف تفسر ما نسبته (77%) من التغيرات في الصادرات، اما الواردات فقد تبين أن تقلبات اسعار الصرف تفسر ما نسبته (81%) من التغيرات في الواردات. ومن أهم التوصيات هي تطبيق نظام صرف اكثر ملائمة للاقتصاد العراقي بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية وما هو متوفر من موارد، وكذلك دعم القطاعات السلعية غير النفطية بكافة الوسائل بما يؤدي إلى زيادة مساهمتها في تنمية الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل القومي وبالتالي تقليل فجوة الطلب على السلع من خلال زيادة الانتاج المحلي وتقليل الاستيرادات كمرحلة أولى وتسهيل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية كمرحلة ثانية، وتوفير الحماية و الدعم للقطاعات الإنتاجية في العراق من اجل تقليل الاعتماد على الخارج في اشباع الطلب المحلي والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي لما لهذه الظاهرة من اثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني.

Abstract:

The study aims at measuring the impact of exchange rate fluctuations on the Iraqi trade balance during the period (2003-2016) in order to determine the positive or negative impact of these fluctuations. Therefore, it is possible to work on this. Exchange rate fluctuations (78%) represent changes in the Iraqi trade balance. This effect on the exchange rate on the trade

حسين مهدي حسين

balance is due to the effect of exchange rate fluctuations on the components of the trade balance (exports and imports). (77%) of the changes in exports, while imports represent exchange rate fluctuations of 81% of the changes in imports. The most important recommendations are the implementation of a more appropriate system for the Iraqi economy commensurate with the economic conditions and resources available through increasing the production gap and reducing imports as a first stage , To facilitate the export of surplus to foreign markets as a second stage, and to provide protection and support to the productive sectors in Iraq in order to reduce dependence on abroad to meet domestic demand, and reduce the phenomenon of economic exposure to this phenomenon.

المقدمة:

تقوم الدول بالمتاجرة بين بعضها البعض لنفس السبب الذي يدفع الافراد والاقاليم لمبادلة السلع والخدمات، ألا وهو الحصول على منافع التخصص. ونظراً لكون الدول مثلها مثل الافراد لا يمكنها انتاج جميع السلع، فإن الكل يستفيد من قيام كل دولة بإنتاج السلع التي تتمتع بها بصيغة مطلقة، وسد ما تحتاج الية من خلال مبادلة الفائض من هذه السلعة بالسلع المنتجة في دول اخرى، وفي هذه الحالة أفنأنا بصدد التعامل بمصطلح سعر الصرف والذي يعتبر من اهم المتغيرات التي تمارس تأثيرا كبيرا على مجمل المتغيرات الاقتصادية، فمن خلاله يتم تقييم السلع والخدمات المحلية من قبل المستثمرين، والتجار الأجانب وأن استقراره يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد، ويتميز بكونه الأداة التي تربط بين قيمة السلع والأصول في الأسواق المحلية ونظيرها في الأسواق الخارجية (العالمية). فهو يعكس الاثار الإيجابية على معظم مفردات الاقتصاد ومن خلال التحكم به تستطيع الدولة عندما يكون اقتصادها في وضع سليم ان تحقق فائضا في ميزانها التجاري، حيث تسعى جميع دول العالم للحصول على ميزان تجاري يميل لصالحها او على الاقل يكون متوازن، فهذا الوضع

حسين مقداد حسين

يضمن زيادة التدفقات النقدية الداخلة الى البلد عن طريق الاستثمارات وغيرها وهذا يؤدي الى دعم العملة المحلية، ونظراً لحساسية اختلال هذا الميزان تتجه اغلب دول العالم الى ابرام اتفاقيات ثنائية يتم عن طريقها تحديد مجالات التبادل التجاري فيما بينهما من اجل أن يكون هناك توازن بين عملية التصدير والاستيراد.

مشكلة الدراسة.

يعاني الاقتصاد العراقي من تأرجح وتذبذب سعر صرف الدينار العراقي او اسعار صرف عملات الدول الاخرى المتعاملة معه وانعكاس ذلك في تدهور القوة الشرائية للدينار العراقي، وبذلك تؤثر تلك التقلبات سلباً على مجمل النشاطات الاقتصادية وعلى حركة التجارة الخارجية وبالأخص على وضع الميزان التجاري، وان مقدار استجابة الميزان التجاري للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف تتوقف على متغيرين رئيسيين هما قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة بالدور الاساسي الذي يلعبه سعر صرف العملة المحلية، والثقة في استخدامها بدلا من العملات الاجنبية الاخرى، في دعم النشاط الاقتصادي وتحسين البيئة الاقتصادية بما ينعكس ايجاباً في تحقيق الاهداف الاقتصادية، ومعرفة الاثار السلبية في حال انخفاض الثقة في العملة المحلية، وهل لهذه التغيرات أثر على الميزان التجاري ومدى تأثير ذلك على الصادرات والواردات.

اهداف الدراسة.

تهدف الدراسة الى اثبات فرضية الدراسة من خلال:

قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) وذلك لمعرفة الاثر الايجابي او السلبي الذي ينشأ عن هذه التقلبات ومن ثم يمكن العمل على معالجة ذلك.

فروض الدراسة

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر بشكل كبير في إحداث تغييرات مؤثرة في كل من الصادرات والواردات وبالتالي التأثير على وضع الميزان التجاري وعلى هذا الاساس فإن الفرض الرئيسي لهذه الدراسة هو: وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تقلبات سعر صرف الدينار العراقي

- والميزان التجاري، ويتفرع من هذا الفرض:
- الفرض الفرعي الاول: هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تقلبات اسعار الصرف والصادرات.
- الفرض الفرعي الثاني: هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تقلبات اسعار الصرف والواردات.

منهجية الدراسة.

يستخدم الباحث المنهج الاستنباطي وذلك من خلال استعراض مفهوم سعر الصرف واهميته واهدافه وانواعه وانظمتها واهم العوامل المؤثرة فيه، والمنهج الاستقرائي الذي اخص بدراسة وتحليل تطورات سعر الصرف في العراق خلال (٢٠٠٣-٢٠١٦)، وسوف يتم ذلك من خلال استخدام البيانات المختلفة من مصادرها مدعوماً بالرسوم البيانية المناسبة، فضلاً عن المنهج القياسي وذلك بالاعتماد على برنامج (Eviews 7) الاحصائي وسوف نستخدم اختبار السلاسل الزمنية وسببية كرانجر والتكامل المشترك لقياس العلاقة بين اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

خطة البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والنتائج والتوصيات.

المبحث الاول: الاطار النظري لسعر الصرف

المبحث الثاني: تحليل تطورات سعر الصرف في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

المبحث الاول: الاطار النظري لسعر الصرف

١- مفهوم سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف هو سعر العملة المحلية بالعملة الاجنبية أو هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية ويرى البعض انه السعر الذي يتم به مبادلة عملة دولة معينة بعملة دولة اخرى فيما يرى البعض الاخر أن سعر الصرف بين عملتين هو ببساطة سعر إحدى العملتين بدلالة الأخرى.

وفي السياق نفسه تمت الإشارة لسعر الصرف على إنه عملية لاستبدال النقود في

حسين مقداد حسين

دولة ما يفقد دولة اخرى أو عبارة عن قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية.

وبالرغم من وجود العديد من التعاريف الخاصة بمفهوم سعر الصرف الا انها وأن تعددت فأنها تشترك بعدة نقاط وهي:-

أ- إنها عملية استبدال العملة الوطنية بالعملة الاجنبية وبالعكس.

ب- تتم عملية التبادل في سوق الصرف وبسعر معين.

ت- يعد سعر الصرف اداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.

٢- أهمية سعر الصرف:

يؤثر سعر الصرف تأثيراً كبيراً في الانشطة الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان نشاط تجاري او نشاط استثماري، ويعد سعر الصرف مرتكزاً محورياً في السياسة النقدية ويستعمل كهدف اتجاه العملات الاخرى في تخفيض التضخم وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية، لان سعر الصرف يمثل التكاليف والاسعار داخل البلد وخارجه ويمكن استعماله كمؤشر على تنافسية البلد أي على ميزان المدفوعات إذ يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية الى ارتفاع قيمة السلعة المنتجة محلياً والموجهة للتصدير وانخفاض في اسعار الواردات والعكس صحيح.

أن سعر الصرف يسعى لتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي حيث يتمثل التوازن الداخلي بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة إما المقصود بالتوازن الخارجي فهو توازن ميزان المدفوعات أي التوازن بين المدفوعات والإيرادات الخارجيتين.

٣- أهداف سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف الى تحقيق مجموعة من الأهداف:

أ- **مقاومة التضخم:** يساعد تحسين سعر الصرف على انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسين في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف ارباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الانتاج في المدى

حسين مقداد حسين

المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيتها.

ب- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجه للتصدير) وهذا يؤدي إلى توسيع قاعدة السلع الدولية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً والسلع التي يمكن تصديرها كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال وقطاع التصدير في الصناعات المنافسة للاستيراد.

ت- **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف يكون لها دوراً هاماً في توزيع الدخل فعندما ترتفع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعل هذا القطاع أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال والعكس صحيح، أي إن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين إقطار العالم

ث- **تنمية الصناعات المحلية:** يهدف سعر الصرف إلى تنمية الصناعات المحلية للدولة عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية للواردات الأساسية التي تخدم مشروعات التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام الرقابة على الصرف الأجنبي للحد من استيراد السلع الكمالية غير الأساسية لاستخدامها في استيراد سلع الاستهلاك الأساسية وبيع الإنتاج اللازمة لتنفيذ خطط التنمية.

٤- أنواع اسعار الصرف:

يمكن تقسيم اسعار الصرف إلى عدة أنواع:

أ- **سعر الصرف الإسمي الفعلي: Normal Effective Exchange Rates** حتى مجيء سعر الصرف المعموم في بداية السبعينات ، كانت اغلبية دول العالم

حسين مقداد حسين

تقوم بتثبيت القيمة الاسمية لعملاتها بموجب اتفاقية (بريتون وودز) من خلال صندوق النقد الدولي، والقيمة هي سعر الصرف الرسمي معبر عنها بمقدار وزن محدد من الذهب او بقيمة معينة من الدولار الامريكي ذات القيمة المحددة مقابل الذهب، حيث بقيت اتفاقية (بريتون وودز) معمولاً بها منذ عام ١٩٤٤ ولغاية ١٩٧١/٨/١٥.

وكان سعر الصرف هذا يمثل سعر الصرف الاسمي الثنائي على انه سعر عملة اجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، والمقصود في هذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي (الجاري) الذي لا يأخذ بعين الاعتبار (القوة الشرائية) من سلع والخدمات بين البلدين، ان سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بنظر الاعتبار معدل التضخم والذي يؤثر بدرجة كبيرة في سعر الصرف لإعطاء صورة حقيقية له.

ب- سعر الصرف الحقيقي الفعلي: Real Effective Exchange Rates

يعرف سعر الصرف الحقيقي على انه مقياس لأسعار السلع الداخلة في التجارة بالنسبة لأسعار السلع غير الداخلة في التجارة. أن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مؤشراً جيداً للقدرة التنافسية التي تتمتع بها الدولة في الاسواق العالمية، حيث يستعمل سعر الصرف الحقيقي كمقياس لمعرفة تكلفة الانتاج المحلي للسلع الداخلة في التجارة، إذ ان حدوث اي ارتفاع في القيمة الخارجية للعملة الوطنية (انخفاض سعر الصرف الحقيقي) سيؤدي ذلك الى ارتفاع التكلفة المحلية لإنتاج السلع القابلة للتجارة، ومع افتراض عدم التغير في الاسعار العالمية سيؤدي ذلك الى تدهور القدرة التنافسية للدولة على المستوى العالمي والعكس صحيح. ولا شك ان تدهور القدرة التنافسية او تحسنها على المستوى العالمي لا يعتمد فقط على التغيرات في سعر الصرف الحقيقي وإنما يهتم بتأثير التضخم على سعر الصرف الاجنبي لبلد ما، إذ ان تقلب سعر الصرف الحقيقي يمكن ان يكون ذات أثر سلبي كبير على معدل نمو الانتاجية وخاصة في المدى الطويل، وأن تقلب سعر الصرف الحقيقي يتأثر بصورة عكسية بالنسبة لسعر الصرف الاسمي، حيث كلما انخفض سعر الصرف الاسمي ادى ذلك الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والعكس صحيح وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية الدولية مع العالم الخارجي.

ت- سعر الصرف الفعال: Effective exchange rate

هو مقياس يأخذ بالحسبان حقيقة ان عملة اي بلد تتفاوت بشكل مختلف مقابل العملات

حسين مقداد حسين

الأخرى. ويتم حساب سعر الصرف الفعال كمتوسط مرجح لمعدلات الصرف الفردية والثنائية، حيث يتم اختيار الاوزان لتعكس اهمية العملات الأخرى في التجارة، لذا فإن سعر الصرف الفعال يكون متعدد الاطراف (اي لسعر صرف عدة بلدان). أو هو سعر سلة معينة من العملات الاجنبية، كل واحدة من تلك العملات موزونة نسبةً إلى اهميتها في التجارة الدولية مع الدولة المراد ايجاد سعر صرفها الفعال. وتجدر الاشارة هنا إلى ان مؤشرات سعر الصرف الفعال من الممكن ان تعطي صورة غير مكتملة عن سلوك العملة اذا تم تضمين عملات اجنبية قليلة جداً ، حيث يعبر سعر الصرف الاسمي الفعال عن سعر العملة المحلية نسبةً إلى عملتين أجنبيتين أو اكثر لدول الشركاء، في حين ان سعر الصرف الحقيقي الفعال يعتبر مؤشراً للتغيرات في الوضع التنافسي بين البلدان أو مناطق العملات. حيث يقيس سعر الصرف الحقيقي الفعال درجة تطور عملة بلد ما مقابل سلة من عملات دول الشركاء.

٥- العوامل المؤثرة في أسعار الصرف:

أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية، ومن اهم العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف هي:

١- **معدل التضخم:** يعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد وهذا الارتفاع في مستوى الاسعار المحلية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية يؤدي الى زيادة في حجم الاستيرادات من الخارج وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على النقد الاجنبي في البلد الذي ارتفعت فيه الاسعار اما الانخفاض في حجم الصادرات وعرض النقد الاجنبي يدفعان بسعر الصرف الى الارتفاع، إذ أن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات الوطنية يؤثر بشكل كبير على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف مما يؤدي الى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم استبدالها بوحدة واحدة من العملة الاجنبية المقابلة لها.

٢- **اسعار الفائدة:** يمكن أن يعرف سعر الفائدة على انه الثمن الذي يدفع للأفراد مقابل التضحية أو الانتظار لأغرائهم على تأجيل الاستهلاك الى المستقبل، ومن جهة اخرى هو مقدار العائد الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والمؤسسات الحكومية، حيث يستخدم سعر الفائدة كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتستخدمها الدول عندما تجد صعوبة في تحريك سعر الصرف

حسين مقداد حسين

تلحل محل سعر الصرف للتأثير في النشاط الاقتصادي. وفي حال إذا تمكنت الدول من استخدام سعر الصرف وسعر الفائدة معاً فإنها تستطيع تحريك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي. فعندما يحصل عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فهذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية لسد ذلك العجز، وفي المقابل يحصل العكس حيث ينخفض طلب الاجانب على العملة المحلية مما يؤدي تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية، ويحصل العكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

٤- **الديون الخارجية:** تعد المديونية الخارجية احد الابعاء التي تثقل من كاهل الاقتصاد الوطني فضلاً عن خدمة المديونية المتمثلة باقتصاد الفوائد السنوية وقد تتجه بعض الدول الى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد ذات نسب عالية الامر الذي يجعل هذه الدول تسدد تلك الفوائد على شكل دفعات وبشكل مريح لها وهذا يعني اختلال سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية.

٥- **الوضع السياسي والاقتصادي العام:** إذ ان استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية يسهم في زيادة الثقة في العملة الوطنية وبالتالي تحقيق استقرار اسعار الصرف لذلك البلد، اما في حالة حدوث اضطرابات في الاوضاع السياسية والاقتصادية وكثرة الشائعات فهذا يؤدي الى تخوف المستثمرين وعدم ثقتهم في استثمار اموالهم في ظل اوضاع غير مستقرة وبالتالي تؤدي الى حدوث تقلبات في اسعار الصرف.

المبحث الثاني: تحليل تطورات سعر الصرف في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

يعد سعر الصرف لعملة بلد ما، هو نتاج طبيعي لمتانة الاقتصاد لذلك البلد وتناسق الاداء الاقتصادي فيه وحجم المدخلات والمخرجات المحلية والأجنبية بين انشطته الاقتصادية، ومستوى التوازن في الداخل بين (الادخار - والاستثمار) والتوازن الخارجي المتمثل بميزان المدفوعات (صادرات - استيرادات)، وعليه فأن قوة عملة أي بلد هي نتاج طبيعي لقوة اقتصاد ذلك البلد، وليس العكس، كما يتصور البعض في العراق، حيث تهمل القوى الحقيقية التي يفترض انها تخلق القيم والدخول والتراكم

حسين مقداد حسين

والنمو، ويتمسكون بالمتغير الاسهل والتمثل بسعر الصرف لأنه تحت متناول اليد، ويجعلون الاقتصاد برمته تابعاً لتذبذباته في الآجال القصيرة وهذا ليس فهماً صحيحاً. حيث يعد سعر الصرف المرآة التي يرى الاقتصاد فيها وجهه، فإذا كان وجهه وأداؤه جميلاً ظهرت صورته في المرآة جميلة، واذا قبح وجهه وأداؤه كانت صورته قبيحة، اما أن يكون الشكل قبيحاً ويجمل بكل أنواع المجملات فإن ذلك يشبه رفع سعر صرف الدينار العراقي بعكازات واهنة تسقط عند أي عاصفة وهو ما يسمى اصطلاحاً (سعر الصرف المغال فيه)، ولكن كم هو مقدار الغلو هذا، حيث يتبين ذلك من خلال حجم الفجوة بين سعر الصرف فيما لو تم تعويمه (خضوعه بالكامل لقوى العرض والطلب) وسعر الصرف المسيطر عليه من خلال العكازات والمجملات التي يمارسها البنك المركزي العراقي، وسنحاول في هذا الجزء تحليل تطورات اسعار الصرف وذلك من خلال.

الجدول رقم (١)

تطور سعر صرف الدينار/دولار امريكي في السوق الرسمي والموازي وفجوة الصرف (2003-2016)

الفترة	سعر الدينار في السوق الرسمي	معدل النمو %	سعر الدينار في السوق الموازي	معدل النمو %	فجوة الصرف
2003	1896	-	1936	-	40
2004	1453	-23.36	1453	-23.36	0
2005	1469	1.10	1472	1.10	3
2006	1475	0.40	1479	0.40	4
2007	1255	-14.92	1267	-14.92	12
2008	1193	-4.95	1203	-4.95	10
2009	1170	-1.93	1182	-1.93	12
2010	1170	0	1185	0	15
2011	1170	0	1196	0	26
2012	1166	-0.34	1233	-0.34	67
2013	1166	0	1232	0	66
2014	1188	1.89	1214	1.89	26
2015	1190	0.16	1247	0.16	57
2016	1190	0	1299	0	109

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، الدائرة العامة للإحصاء والابحاث، أعداد متفرقة.

حسين مهدي حسين

يلاحظ من قراءة الجدول رقم (1) أن سعر صرف الدينار العراقي للمدة (-2016) 2003) شهد أعلى مستوى له في عام (2003) حيث كان (1896) دينار لكل دولار في السوق الرسمي، اما في السوق الموازي فقد كان (1936) دينار لكل دولار وكانت فجوة الصرف بين السعر الرسمي والسعر الموازي (40) نقطة ويرجع ذلك التدهور لعدة اسباب منها تغيير النظام السياسي في العراق بالإضافة الى التوقعات التشاؤمية للجمهور بفعل الاوضاع الاقتصادية والسياسية غير المؤكدة.

اما في عام (2004) فقد شهد سعر صرف الدينار العراقي تحسناً نسبياً في قيمته بلغت نسبة هذا التحسن (23,36 -) عن عام (2003) حيث كان (1896) دينار لكل دولار واصبح (1453) دينار لكل دولار، فضلاً عن بقاء الحال على ما هو عليه في السوق الموازية، وجاء هذا التحسن النسبي نتيجة تأثير مجموعة من العوامل، منها عملية استبدال العملة القديمة بعملة جديدة تتسم بارتفاع مؤشرات الامان وصعوبة تزويرها، فضلاً عن ذلك قيام قوات الاحتلال الامريكي بتوزيع اجور ورواتب العاملين بالدولار الامريكي.

يلاحظ أن عامي (2005) و(2006) على التوالي شهدا تدهوراً في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الرسمي والسوق الموازي حيث كان معدل النمو في السوق الرسمي (1.10%) لعام (2005) و (0.40%) لعام (2006) على التوالي، إذ أنخفض سعر الصرف في السوق الرسمي الى (1469) دينار لكل دولار لعام (2005) و(1475) دينار لكل دولار لعام (2006)، في حين كان السعر في السوق الموازي قد وصل الى (1472) دينار لكل دولار لعام (2005) و(1479) دينار لكل دولار لعام (2006)، ولكن فجوة الصرف ليست كبيرة حيث وصلت الى (3) وحدات لعام (2005) و (4) وحدات لعام (2006).

ويرجع ذلك التدهور لعدة أسباب منها امنية أدت الى اغلاق الحدود العراقية مما أثر على حركة الاستيرادات وأيضاً انتشار الشائعات حول كمية الدولار الموجودة في البنك المركزي بأنها بدأت تنفذ وعن قريب يتوقف البنك عن البيع في المزاد مما دعا المصارف وزبائنهم الى طلب كميات كبيرة من الدولار، بالإضافة الى زيادة حالات السفر والهجرة خارج العراق بسبب الظروف الامنية فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية المشمولة بالبطاقة التموينية بسبب عدم قيام وزارة التجارة بتجهيز الوكلاء بتلك المواد مما ادى الى ارتفاع الطلب على الدولار من أجل الاستيراد، فضلاً عن

حسين مقداد حسين

ارتفاع معدل التضخم لسنة (2006) ليصل الى اعلى مستوى له خلال فترة الدراسة ليصل الى (53%). اما عام (2007) فقد شهدت معدلات نمو ايجابية وصلت نسبتها الى (-14.92%) في السوق الرسمي، حيث انخفض سعر الصرف من (1475) دينار لكل دولار عام (2006) الى (1255) دينار لكل دولار لعام (2007) اما السعر الموازي لعام (2007) فقد وصل الى (1267) دينار لكل دولار وبمعدل نمو بلغ (-) (14.33%) وهذه النسبة اقل من نسبة التحسن في السعر الرسمي، في حين بلغت فجوة الصرف لعام (2007) الى (12) نقطة، وكلما ازدادت تلك الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي ادت الى زيادة عمليات المضاربة.

اما عام (2008) فقد شهد تحسنا في قيمة الدينار في السوق الرسمي حيث بلغ (1193) دينار لكل دولار وبمعدل نمو بلغ (-4.95%)، في حين كان الامر مختلفاً في السوق الموازي حيث وصل السعر الى (1203) دينار لكل دولار وبمعدل نمو بلغ (-5.05%) وهي نسبة اكبر من نسبة النمو في السوق الرسمي والتي كانت 4.95% وهذه النسبة تعكس التحسن في السعر الرسمي بنسبة اكبر من نسبة التحسن في السعر الموازي.

ومن الملاحظ أن سعر صرف الدينار في السوق الرسمي قد استقر خلال الاعوام (2009, 2010, 2011) وبسعر صرف (1170) دينار لكل دولار للأعوام الثلاث على التوالي وبمعدل نمو ثابت تقريباً، ولكن الامر كان مختلفاً في السوق الموازي إذ بلغ سعر الصرف معدلات تصاعديه بلغت (1182) دينار لكل دولار لعام (2009) و(1185) دينار لكل دولار لعام (2010) و(1196) دينار لكل دولار لعام (2011)، وكانت معدلات الصرف في السوق الموازي تأخذ اتجاهاً تصاعدياً وصل الى (-1.75%) لعام (2009) و (0.25%) لعام (2010) و (0.94%) لعام (2011) وتدل تلك المعدلات التصاعدية الى تدهور في سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي، وفي الوقت نفسه اخذت فجوة الصرف تزداد من سنة الى اخرى فقد وصلت الى (12) نقطة في عام (2009) وازدادت الى (15) نقطة في عام (2010) ووصلت تلك الفجوة الى (26) نقطة في عام (2011). وهذا الاشكال متأني من كون البنك المركزي مغال في رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار فقط وتركه معوم تجاه العملات الاخرى بحجة دعم الاستقرار الاقتصادي الذي لم يتحقق هو الاخر، لان عدم الاستقرار الاقتصادي متأني من عوامل هي الاخرى حقيقية مرتبطة بالإنتاج

حسين مقداد حسين

والتشغيل والاستثمار وتوليد الدخل والكلف والقيم المضافة وليس متأثراً من عوامل نقدية مهمة، وعليه ليس بمقدور متغير مثل سعر الصرف أن يعالج اختلال هيكلية، وأن هذا الغلو المبالغ فيه من قبل البنك المركزي ينقلب بالضد من إجراءات الحماية المطلوبة للمنتج المحلي من منافسة السلع والخدمات المشابهة المستوردة، أي أن سعر الصرف المغال فيه سوف يوفر هامش من الحماية للمنتج الاجنبي من منافسة المنتج المحلي أن وجد، أي اننا نعمل بالضد من مصلحة اقتصادنا.

اما الاعوام (2012) و(2013) فقد شهدا ايضا استقراراً في سعر صرف الدينار تجاه الدولار ولكن هذا الاستقرار محصور فقط في السوق الرسمي ، حيث كان معدل الصرف في السوق الرسمي ثابت عن مستوى (1166) دينار لكل دولار لكلا العامين وبمعدل نمو بلغ (0.34-%) لعام (2012) اما عام 2013 فقد كان معدل النمو ثابت وعدم تعرضه لأي زيادة، وعلى العكس من ذلك فقد شهد السوق الموازي انخفاض في سعر الصرف أي زيادة في الوحدات المدفوعة من العملة الاجنبية للحصول على وحدة واحدة من الدينار حيث بلغت تلك الزيادة (1233) دينار لكل دولار لعام (2012) و(1232) دينار لكل دولار لعام (2013) وبمعدلات نمو وصلت الى (3.09) لعام (2012) و(-0.08) لعام (2013) على التوالي ومن الملاحظ ايضا زيادة كبيرة في فجوة الصرف عند مقارنتها بالأعوام السابقة حيث وصلت تلك الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي الى (67) نقطة لعام (2012) و (66) نقطة لعام (2013). ترجع تلك الزيادة في فجوة الصرف بين السعر الرسمي والسعر الموازي الى زيادة عدد شركات الصيرفة والتحويل المالي الداخلة في مزاد بيع العملة وعدم امتلاكها الخبرة التي تؤهلها لمنافسة المصارف الاهلية، وهناك سبب اخر هو الظروف الاقليمية المحيطة بالعراق المتمثلة بالأزمات السياسية والاقتصادية في دول الجوار (سوريا ويران) والتي ادت الى زيادة الطلب على الدولار من العراق لتهديتها الى تلك الدول، ولن تتمكن كل الاساليب البوليسية من السيطرة على ذلك، ولكن ذلك ممكن من خلال اتباع سياسة نقدية حكيمة، اما الدولارات التي كانت لا تهرب للمضاربة والبيع بالسعر الاعلى، فكانت تهرب بحثاً عن فرص افضل للاستثمار لان الخلل الهيكلي وسوء بيئة الاعمال والفساد المنعكس في تعاضم الكلف يجعل فرص الربح اقل.

شهدت الاعوام الثلاثة (2014) و (2015) و(2016) انخفاض في سعر

حسين مهدي حسين

صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي حيث وصل سعر الصرف في السوق الرسمي الى (1188) دينار لكل دولار لعام (2014) و(1190) دينار لكل دولار للأعوام (2015) و(2016) على التوالي وعند مقارنة الزيادة في السعر الرسمي لعام 2014 بالسعر الرسمي لعام 2013 نجد ان فارق الزيادة وصل الى (22) نقطة، في حين بلغت معدلات النمو في السعر الرسمي لعامي (2014) و(2015) على التوالي الى (1.89) و (0.16) اما عام (2016) فلم تكن هناك زيادة في معدل نموه، في حين شهد الدينار العراقي تدهوراً كبيراً في السوق الموازي للأعوام الثلاث سابقة الذكر حيث وصل سعر الصرف الى (1214) دينار لكل دولار لعام (2014) و(1247) دينار لكل دولار لعام (2015) و (1299) دينار لكل دولار لعام (2016). ومن الملاحظ ايضا ارتفاع معدلات النمو لسعر الصرف الموازي حيث بلغت تلك الزيادة (1.46-%) لعام (2014) و (2.72-%) لعام (2015) و (4.17-%) لعام (2016)، شهدت السنوات الثلاث اتساع ملحوظ في فجوة الصرف إذ ارتفعت تدريجياً من (٢٦) نقطة عام (2014) الى (57) نقطة عام (2015) لترتفع بعدها الى (109) عام (2016) وتعد فجوة الصرف لعام (2016) من اعلى المستويات التي شهدتها فجوة الصرف خلال السنوات السابقة، ويعود سبب هذا الارتفاع الى صدمة الاعلان النيابي والتي تهدف الى تحديد سقف مبيعات البنك المركزي من الدولار حسب المادة 50 من موازنة عام 2015 لتقدر بواقع 75 مليون دولار يومياً. وتحمل فجوة الصرف أهمية كبيرة كونها تمثل مبالغ ضخمة (ملايين الدولارات يومياً) فضلاً عن انها تؤثر بشكل مباشر على الجمهور وبصورة يومية وزيادتها تؤثر سلباً على الاقتصاد الكلي اذ تؤدي الى تشجيع عمليات المضاربة في سوق الصرف وبشكل غير منضبط بسبب التخلف المالي والهيكلية مما يؤدي الى التأثير سلباً على قيمة الدينار والثقة فيه.

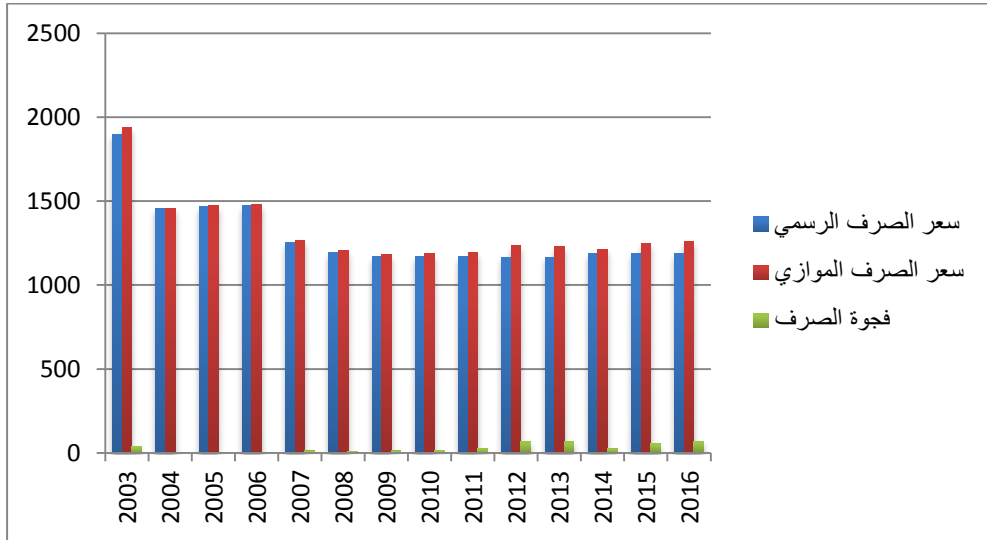
أن هذا التدهور الذي تعرض له الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي وزيادة فجوة الصرف خلال الاعوام الثلاث الاخيرة من الدراسة يعود لعوامل عدة من اهمها تعرض الاقتصاد العراقي خلال عام (2014) لعدد من التحديات السياسية والاقتصادية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي، إذ أن التطورات الاخيرة المتمثلة بالأوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الارهابية التي سيطرت على بعض محافظات العراق والتي ادت بدورها الى تدمير وتخريب البنية التحتية لهذه المناطق ولا سيما في ظل

حسين مقداد حسين

وجود بعض الحقول والمصافي النفطية وبعض الموارد الانتاجية الاخرى وسيطرة تلك المجاميع الارهابية عليها، الى جانب الهبوط السريع في اسعار النفط العالمية منذ منتصف العام (2014) والتي ادت الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية والتي اثرت سلباً على الاحتياطيات الاجنبية في العراق مما ينعكس اثره في انخفاض سعر صرف الدينار العراقي، مما يؤدي الى طرح خياران امام السلطة النقدية في العراق اولهما تحديد سقف مبيعات الدولار في مزاد العملة، والخيار الثاني هو ايقاف المزاد.

الشكل (1)

سعر الصرف الرسمي والموازي وفجوة الصرف للمدة (2003-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي. من التحليل السابق يتبين لنا ان قوة الطلب على شراء الدولار وانخفاض الدينار يعود إلى عدة أسباب خارج إرادة البنك المركزي ومنها:-

- اختلال الهيكل الانتاجي واحادية الموارد، ومن تبعات ذلك الاعتماد المتزايد على استيراد السلع والخدمات بشكل يكاد يكون كلي.
- عدم الاستقرار الامني والسياسي وهذا يؤدي الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج استثماراً او ادخاراً.
- الفساد الاداري والمالي للأجهزة الضريبية والجمركية، مما يخلق دخولاً عالية تتجه نحو الاستهلاك المفرط أو الهروب الى الخارج وكلاهما يشكلان ضغط على الطلب لشراء الدولار.

• محدودية التحويلات من الخارج، الأخفاف في جذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل العراق.

زيادة اعداد المهجرين الى دول اخرى بحثاً عن اللجوء وهذا يدفعهم الى بيع ممتلكاتهم وتحويلها الى الخارج، وخاصة بعد ما تعرضت العديد من المحافظات العراقية الى جرائم الارهاب والعمليات العسكرية.

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

١- توصيف النموذج.

يعد النموذج القياسي احدى الطرائق التي يمكن من خلالها تسهيل وتبسيط حقيقة او ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المعقدة، التي تضم جملة من المتغيرات المختلفة، والهدف الاساسي من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فروض النظرية الاقتصادية واختبارها.

ولغرض قياس اثر تقلبات سعر الصرف على مكونات الميزان التجاري (الصادرات والواردات) تم استخدام اختبارات السلاسل الزمنية، سببية كرانجر، التكامل المشترك، وقد تم ادخال كافة البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة على الحاسب الالى باعتماد البرنامج الاحصائي (Eviews 7). اذ تم قياس اثر سعر الصرف على الصادرات والواردات والميزان التجاري بشكل مستقل وذلك على ثلاث مراحل.

ومن خلال الجانب النظري والتحليلي في البحث وبالاتماد على منطق النظرية الاقتصادية والمصادر والدراسات السابقة حصلنا على البيانات المطلوبة والتي تخص المتغير (ER) والذي يعبر عن اسعار صرف الدينار العراقي (سعر السوق الرسمي) وكذلك المتغير (EX) والذي يعبر عن الصادرات والمتغير (EI) يعبر عن الواردات والمتغير (BT) يعبر عن الواردات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) العراقي كما هو موضح في الجدول (٢).

جدول (٢)
متغيرات الانموذج القياسي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)

السنوات	سعر صرف الرسمي (ER)	الصادرات (EX)	الواردات (EI)	الميزان التجاري (BT)
2003	1896	15,149,040	25,710,956	-10561
2004	1453	25,877,930	31,952,241	-6074
2005	1469	34,810,893	34,568,508	242
2006	1475	45,030,275	30,815,700	14214
2007	1255	49,685,450	25,542,780	24142
2008	1193	76,025,118	42,346,728	33678
2009	1170	46,133,100	44,971,290	1161
2010	1170	60,563,880	51,380,550	9183
2011	1170	93,226,770	55,929,510	37934
2012	1166	109,847,694	68,800,996	41046
2013	1166	104,670,654	68,556,136	36114
2014	1188	99,769,428	63,174,276	36595
2015	1190	51,695,980	46,463,550	5232
2016	1190	58,802,660	47,374,225	11428

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، الدائرة العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية للمدة (2003-2016).

قياس اثر سعر الصرف على الميزان التجاري

قبل اختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الابطاء حسب نموذج (VAR) وكما هو موضح في جدول (٣).

جدول (٣)
عدد فترات الابطاء في نموذج (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria					
Endogenous variables: ER BT					
Exogenous variables: C					
Date: 09/11/17 Time: 20:37					
Sample: 2003 2016					
Included observations: 11					
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-185.2257	NA	2.09e+12	34.04104	34.11338
1	-178.3911	9.941232*	* 1.28e+12	* 33.52566	33.74269
2	-176.5040	2.058661	2.11e+12	33.90982	34.27154
3	-166.0990	7.567307	9.06e+11	32.74527	33.25168*

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

بالاعتماد على معيار (AIC) يمكن تحديد العدد الامثل لمدد التباطؤ ومن اجل تحديد العدد الامثل للتباطؤ تختار اقل قيمة لمعيار (AIC) ومن خلال جدول (٣) يلاحظ ان اقل قيمة تحققت عند مستوى التباطؤ الاول اذا كانت المتغيرات الزمنية غير مستقرة عند مستواها الاصلي فان ذلك يعني انها متكاملة من الدرجة الاولى عندها يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك ولتطبيق اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف والميزان التجاري نقوم باختبار (جوهانسن) للتكامل المشترك تعتمد طريقة يوهانسون لتقدير متجه التكامل على اختبار الإمكان الأعظم وجدول (٤٠) يوضح ذلك.

جدول (٤)

اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 09/14/17 Time: 23:38				
Sample (adjusted): 2005 2016				
Included observations: 12 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: ER BT				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.527764	13.31293	15.49471	0.1038
At most 1 *	0.301719	4.309608	3.841466	0.0379

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

ويبين الشكل اعلاه لاختبار جوهانسون للتكامل المشترك، إن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم (١٣.٣) اقل من القيمة الحرجة (١٥.٤) وبالتالي فإننا نقبل فرضية عدم بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك، مما يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين سعر الصرف والميزان التجاري كذلك تؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، مما يعني أنها لا تتعد عن بعضها البعض كثيراً بحيث تظهر سلوك متشابه خلال مدة الدراسة. مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى. بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة الأخيرة في الاختبار وتتضمن تصميم وبناء نموذج تصحيح الخطأ على هيئة فروق أولى نموذج متجه انحدار ذاتي للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة كما في جدول (٥).

جدول (٥) نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
 Date: 09/14/17 Time: 23:56
 Sample (adjusted): 2006 2016
 Included observations: 11 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1	
ER(-1)	1.000000	
BT(-1)	-0.011864	
	(0.00266)	
	[-4.46782]	
C	-979.0988	
Error Correction:	D(ER)	D(BT)
CointEq1	-0.240073	53.42029
	(0.07534)	(27.0691)
	[-3.18649]	[1.97348]
D(ER(-1))	-0.016525	-22.61650
	(0.24716)	(88.8006)
	[-0.06686]	[-0.25469]
D(ER(-2))	-0.341955	51.12198
	(0.13453)	(48.3361)
	[-2.54179]	[1.05764]
D(BT(-1))	-0.002204	0.160322
	(0.00094)	(0.33694)
	[-2.35022]	[0.47582]
D(BT(-2))	-0.001651	-0.213739
	(0.00117)	(0.42164)
	[-1.40680]	[-0.50692]
C	-38.42536	4518.063
	(18.4686)	(6635.55)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

	[-2.08057]	[0.68089]
R-squared	0.725096	0.514266
Adj. R-squared	0.450192	0.028531
Sum sq. resids	12710.61	1.64E+09
S.E. equation	50.41946	18115.08
F-statistic	2.637634	1.058738
Log likelihood	-54.39596	-119.1213
Akaike AIC	10.98108	22.74933
Schwarz SC	11.19812	22.96636
Mean dependent	-25.36364	1016.909
S.D. dependent	67.99746	18379.17
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.54E+11
Determinant resid covariance		7.32E+10
Log likelihood		-168.8089
Akaike information criterion		33.23798
Schwarz criterion		33.74439

وبالنظر إلى النتائج في جدول (٥) يتبين أن قيمة معامل التكيف أي المعلمة المقدره لحد التصحيح في المتغير سعر الصرف معنوية وسالبة إذ بلغت (-) ٠.٢٤٠٠٧٣ وهذا يعني أن حد تصحيح الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في الميزان التجاري مما يعني وجود علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من سعر الصرف الى الميزان التجاري وان القيمة السالبة تعني علاقة سلبية بين متغيرين كما يعني أن التراجع إلى القيمة التوازنية قد تكون ضئيلة جدا. ويلاحظ من بيانات الجدول جودة النموذج المقدر وانه خالي من مشكلة الارتباط الذاتي واختلاف التباين. يأتي الان اختبار العلاقة السالبة واتجاهها بيني المتغيرين محل الدراسة (سعر الصرف والميزان التجاري)

حسين مقداد حسين

كخطوة أخيرة بعد القيام باختبار التكامل المشترك. ويستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الانموذج القياسي حيث يظهر اتجاه السببية هل هو احادي اي ان احد المتغيرات يؤثر في المتغير الاخر دون ان يتأثر به ام تبادلي اي ان كلا المتغيرات يؤثر بالأخر وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (٦)

سببية كرانكر لسعر الصرف والميزان التجاري

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/15/17 Time: 01:18			
Sample: 2003 2016			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ER does not Granger Cause BT	13	2.73460	0.0411
BT does not Granger Cause ER		1.76527	0.2135

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج 7 Eviews

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير ان قيمة (F) بلغت (٢.٧٣٤٦٠) وهي اكبر من القيمة الجدولية مما يعني معنوياتها احصائيا فإننا نرفض فرض عدم ونقبل بالفرض البديل اي أن التغير في سعر الصرف يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري، أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من سعر الصرف إلى الميزان التجاري فتشير نتائج التقدير إلى أن التغير في سعر الصرف يسبب تغيرات في الميزان التجاري البالغة (١.٧٦٥٢٧) غير معنوية. لاتجاه العلاقة بين تأثير الميزان التجاري على سعر الصرف مما يعني ان السببية باتجاه واحد من سعر الصرف الى الميزان التجاري.

جدول (٧)
نموذج (VAR) للأنموذج القياسي

Vector Auto regression Estimates		
Date: 09/18/17 Time: 10:27		
Sample (adjusted): 2005 2016		
Included observations: 12 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	ER	BT
ER(-1)	0.485846 (0.30387) [1.59887]	-28.28992 (70.3581) [-0.40208]
ER(-2)	0.132960 (0.16311) [0.81516]	-29.65918 (37.7664) [-0.78533]
BT(-1)	-0.001134 (0.00143) [-0.79138]	0.387975 (0.33180) [1.16931]
BT(-2)	2.23E-05 (0.00166) [0.01342]	-0.562883 (0.38539) [-1.46057]
C	470.4768 (337.819) [1.39269]	98071.43 (78219.0) [1.25381]
R-squared	0.789362	0.397929
Adj. R-squared	0.668997	0.053889
Sum sq. resids	30110.53	1.61E+09
S.E. equation	65.58585	15185.80
F-statistic	6.558083	1.156635
Log likelihood	-63.99360	-129.3307
Akaike AIC	11.49893	22.38845
Schwarz SC	11.70098	22.59049
Mean dependent	1233.500	20914.08
S.D. dependent	113.9972	15612.29

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

حسين مقداد حسين

بما أن عدد التأخرات الواجب إدخالها في النموذج هي $p=1$ فالنموذج الكامل هو $(VAR = P)$ $(VAR=1)$ ونتائج تقدير النموذج الكلي كما في جدول (33).

$$ER_t = 470.4768 + 0.485846 ER_{t-1} - 0.001134 B_{t-1}$$

(-28.28992) (0.387975) (98071.43)

$R^2=0.78$ $F\text{-Stat}=6.55$ $n=14$ $\text{Log likelihood}= 63.99$

التفسير الإحصائي:

بصفة عامة نقول إن النموذج دالٌّ إحصائياً؛ إذ نلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه أن:

- معامل التحديد الذي يساوي $(R^2=0.78)$ أي إن 78 %، من التغيرات الناتجة في الميزان التجاري يفسرها سعر الصرف أما المتبقي (22) تفسرها متغيرات أخرى غير دخلة في الانموذج القياسي تضمن في المتغير العشوائي u .

كما يشير اختبار (F) للدلالة الكلية للنموذج؛ إذ نجد أن $F\text{-stat} = 6,55$ وهي أكبر من (F) الجدولية ويدل هذا على أن النموذج الكلي ذو دلالة إحصائية.

التفسير الاقتصادي: يتضح من النموذج السابق ما يأتي:

معنوية قيمة الثابت التي تدل على أن قيمة الفرق الأول للحد الثابت هو (470.4768) ، وذلك مع ثبات قيم كل متغيرات الانموذج، ويعني ذلك أن الميزان التجاري يرتفع طبيعياً سعر الصرف. من دون تأثير أي متغير، ولا سيما وجود أثر ايجابي وقويّ معنوياً بين سعر الصرف المتأخرة بعام واحد والميزان التجاري ويعني هذا أن زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الميزان التجاري بمقدار (0.485846)

❖ النتائج:

- ١- تتمحور أهمية سعر الصرف بربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، لأن سعر الصرف يمثل سعر تبادل عملة بأخرى في وقت معين، كما وان سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الاستيرادات والصادرات.
- ٢- ان الوضع الذي عاشه العراق وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية جعلت من الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية نتيجة للأزمات المستمرة، وهذا أدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة محلياً وخارجياً
- ٣- شهد الاقتصاد العراقي تنوعاً في أنظمة الصرف عبر المراحل الزمنية المختلفة، بدأت بنظام سعر الصرف الثابت في الثمانينات من القرن العشرين ثم اسعار صرف متعددة خلال فترة الحصار وظهور السوق الموازية بسبب استخدام النقد الاجنبي لتمويل المجهود الحربي وتوقف صادرات النفط ثم تحول بعد عام ٢٠٠٣ الى نظام التعويم المدار.
- ٤- أن اختصار اهداف السياسة النقدية من قبل البنك المركزي العراقي بهدف واحد هو الاستقرار الاقتصادي بمفهوم استقرار المستوى العام للأسعار المرتبط باستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار عن طريق الاحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الاحتياطيات الاجنبية، حيث ترتب على ذلك اثار سلبية جسيمة تمثلت في الميل الى: ارتفاع المستوى العام للأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي ودولة الاقتصاد وارتفاع الطلب على العملات الاجنبية والمضاربة عليها واستمرار استنزاف الاحتياطيات الاجنبية وهروب رؤوس الاموال بشكل متسارع.
- ٥- إن انخفاض الإيرادات النفطية أثر سلباً على الاحتياطيات الأجنبية في العراق ، مما جعل البنك المركزي يعمل على تقليص مبيعاته من الدولار وفي ظل ارتفاع الطلب على الدولار في السوق النقدي، فإن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الطلب على الدولار والعرض منه وبالتالي زيادة الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي.
- ٦- صادراته وبالتالي أي تدهور في اسعار النفط ينكس سلباً على واقع الميزان التجاري.

حسين مهدي حسين

- ٧- كما تبين ان تقلبات اسعار الصرف تفسر ما نسبته (77%) من التغيرات في الصادرات.
- ٨- ان تقلبات اسعار الصرف تفسر ما نسبته (81%) من التغيرات في الواردات
- ٩- تبين ان تقلبات اسعار الصرف تفسر ما نسبته (78%) من التغيرات في الميزان التجاري.

❖ التوصيات:

- ١- تطبيق نظام صرف اكثر ملائمة للاقتصاد العراقي بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية وما هو متوفر من موارد.
- ٢- الحد من حجم التحويلات الخارجية الا للضرورة القصوى لتلبية متطلبات الامن الاقتصادي من خلال الحد من الاستيرادات التي تعد عنصر تسريب للعملة الاجنبية للخارج، وكذلك اتباع سياسات جمركية هادفة باتجاه تقليل الاستيرادات الغير ضرورية.
- ٣- زيادة سعر البيع النقدي في المزاد ليوازي سعر البيع في مزاد الحوالات الخارجية بهدف الغاء الربح المتحقق الناتج عن الاختلاف بين السعرين
- ٤- العمل على ربط الدينار العراقي بسلة من العملات وخاصة عملات اهم الشركاء التجاريين لان هذه الوسيلة تعد الافضل وخاصة في ضوء واقع ومعطيات المرحلة الحالية.
- ٥- السعي الجاد من قبل صانعي السياسة الاقتصادية في البلد لأجل تأسيس وتأهيل جهاز انتاجي متطور ومنسجم مع مواردنا المادية والبشرية ، بما يسهم بمنع تدفق الفائض الاقتصادي للخارج عبر بوابة استيراد المتطلبات السلعية والخدمية المتزايدة والتي عجزت السوق المحلية عن توفيرها بسبب ضعف الناتج الحقيقي غير النفطي ، وكذلك توفير سبل تمويل المشاريع الانتاجية الاستراتيجية القادرة على النهوض بالقطاعات الانتاجية للبلد بما يضمن زيادة الصادرات الوطنية وتنوع هيكلها لتحسين قيمة العملة في الداخل والخارج.
- ٦- دعم القطاعات السلعية غير النفطية بكافة الوسائل بما يؤدي إلى زيادة مساهمتها في تنمية الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل القومي وبالتالي تقليل فجوة الطلب على السلع من خلال زيادة الانتاج المحلي وتقليل الاستيرادات كمرحلة أولى وتسهيل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية كمرحلة ثانية.

حسين مقداد حسين

- ٧- تنويع مصادر الإيرادات العامة وتخفيض الاعتماد على الصادرات النفطية كمصدر رئيس للإيرادات العامة وذلك من خلال تشجيع القطاعات الأخرى (الزراعي والصناعي) وعلى السياسة النقدية ان تقوم بتوجيه المصارف بإعطاء التسهيلات اللازمة بالنسبة لهذه القطاعات لدعم العملية الإنتاجية.
- ٨- توظيف سياسة الإعفاءات والرسوم والضريبة الجمركية لتحفيز الاستثمار في المجالات التي يفتقر إليها الاقتصاد الوطني في القطاع الصناعي والزراعي. والاعتماد ما أمكن على الموارد المحلية في عملية التنمية الاقتصادية لتحفيز الاستثمار
- ٩- توفير الحماية و الدعم للقطاعات الإنتاجية في العراق من اجل تقليل الاعتماد على الخارج في اشباع الطلب المحلي والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي لما لهذه الظاهرة من اثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني.

المراجع:

- 1- Dominick Salvatore," **International Economics**", printed by R. R. Donnelley-JC, Eleventh Edition, Fordham University, 2013, p 507
 - ٢- عصام عبد الوهاب بوب، كمال الدين محمد عثمان، أثر سعر صرف العملات الأجنبية على معدلات الإدخار في السودان، مجلة السودان – مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٥، المجلد ٥، ٢٠١٥، ص٤.
 - ٣- نصر حمود مزبان فهد، اثر سعر الصرف في الطلب على الدولار الأمريكي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، ٢٠١٢، ص٣.
 - ٤- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٣، ص٢٨١.
 - ٥- رباب ناظم خزام العكلي، توجهات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين سعر الصرف في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٦، ص٢٠.
 - ٦- فلاح حسين كريم، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق دراسة قياسية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، سنة ٢٠١٠، ص٤٥.
 - ٧- إستبرق إسماعيل حمه مراد، سياسة البنك المركزي وتأثيرها على استقرار سعر الصرف
- المجلد التاسع العدد الثاني - الجزء الثاني ٢٠١٨

حسين مقداد حسين

الاجنبي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٤، ص ٤٢.

٨- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان

المدفوعات، ط ١، اليازوري للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١١، ص ١٧.

٩- منى محمد أحمد عثمان، أثر السياسات المالية على سعر الصرف: دراسة مقارنة السودان والمملكة العربية السعودية في الفترة ما بين (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١١، ص ٣٢.

١٠- سامية محمد أحمد رضوان، أثر سياسة سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠١٢، ص ١٤.

١١- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ٢٠١١، ص ٤.

١٢- عثمان حماد اللازم، أثر تخفيض سعر الصرف على صادرات السودان من الصمغ العربي للفترة ١٩٧٨-٢٠٠٠، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٢، ص ٦.

١٣- شيماء هاشم علي، أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي-اليابان-حالة دراسية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٥.

١٤- إستبرق إسماعيل حمه مراد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

١٥- رباب ناظم خزام العكلي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢. شيماء هاشم علي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

16- Kenza Benhima, "Exchange Rate Volatility and Productivity Growth: The Role of Liability Dollarization", journals Open Economies Review , Volume 23, Issue 3, 2012, p 502.

١٧- علي توفيق صادق واخرون، سياسات وادارة الصرف في البلدان العربية، بحث، مجلة المنصور، المجلد ٨، العدد ٣، ١٩٩٧، ص ١٧.

١٨- حسين حسب الله علوان، تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٩.

١٩- حميد حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

٢٠- ابتسام علي حسين، أثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية، بحث، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ١٠٤، ٢٠١٥، ص ٤٢.

حسين مقداد حسين

- ٢١- عبد الحميد صديق عبد البر، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق رأس المال الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٦٣.
- ٢٢- اديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، بحث، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١١، ٢٠٠٦، ص ١٥.
- ٢٣- جليل كامل غيدان، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢)، بحث، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٧، ٢٠١٥، ص ٨.
- ٢٤- حيدر نعمة بخيت، أثر عرض النقد MI على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة من ١٩٨٠-١٩٩٥، بحث، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٥، ٢٠١١، ص ٤١٩.
- ٢٥- عبد العظيم الشكري، أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٠)، بحث، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٤، المجلد ١٥، ٢٠١٣، ص ١٤٢.
- ٢٦- علاء عبد الحسين الساعدي، الهام جعفر الشاوي، طرائق وأساليب التحوط من تقلبات أسعار صرف العملات والعوامل المؤثرة فيها، بحث، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٣٠، المجلد ٨، ٢٠١٢، ص ١٥٦.
- ٢٧- اديب قاسم شندي، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٣)، بحث، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢١، ٢٠١٦، ص ٢١.
- ٢٨- منى جابر حايط، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩-٨٠.
- ٢٩- سوسن كريم هودان، التحليل الكمي لمزادات العملة الاجنبية وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣ باستخدام نماذج كرانجر، بحث، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٣، العدد ٣٦، ٢٠١٥، ص ٥٩.
- ٣٠- بلال قاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٦١-٦٢.
- ٣١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٤.
- ٣٢- منى جابر حايط، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.
- ٣٣- كمال البصري، احمد الحسيني، قيمة العملة العراقية والاختلالات الاقتصادية الهيكلية، بحث، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ١٧، ٢٠١٣، ص ٦-٧.